مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣١

الخميس، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد لوندكفست
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد طوميش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/695)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/695)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وتوغو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/695، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والوثيقة S/2017/715، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من السيد توري، والسفير فييرا، والسفير إلبيو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد توري.

السيد توري (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ مصر على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس.

يشرفني أن أعرض أحدث تقرير للأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/695). أود أن أقدم تحليلي لأهم التطورات الأخيرة في عملية حل الأزمة في غينيا – بيساو، والخطوات الفورية التي ستُتخذ، فضلاً عن الدور الذي يمكن للدول الأعضاء في مكتب الأمم المتحدة أن تستمر في أدائه من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل، وتحقيق إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد بشكل كامل.

وأود في هذا الصدد أن أشدد على أن اتفاق كوناكري وخريطة الطريق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يظلّان العنصرين الأساسيين في حل الأزمة الراهنة ومساعدة غينيا – بيساو على معالجة الأسباب الهيكلية لعدم استقرارها السياسي والجمود المؤسسي المتكرر الذي واجه البلد منذ استقلاله. إن تنفيذ الاتفاق وخريطة الطريق المشار إليهما يتطلبان إرادة سياسية من داخل غينيا – بيساو، فضلاً عن الالتزام الطويل الأجل من المجتمع الدولي.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تطورت الحالة السياسية في غينيا – بيساو منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير (انظر S/PV.7883). فقبل ثلاثة أشهر، بلغت التوترات ذروة جديدة، مما حدا بفريق غينيا – بيساو الأساسي من الشركاء الدوليين إلى أن يعرب علناً، في ٢٦ أيار/مايو، عما يساوره من قلق إزاء

زيادة استخدام الخطاب المؤجج للمشاعر والتهديد بالعنف من خلال المظاهرات، وأن يكرر النداءات الداعية إلى ضبط النفس التي تطلقها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن، في جملة أمور أخرى. وعلى النقيض من ذلك، هدأت في الأسابيع الأخيرة لهجة التغطية الإعلامية في البلد واستؤنف الحوار الرامي إلى حل المأزق السياسي في إطار اتفاق كوناكري بين أطراف الأزمة.

وفي تموز/يوليه، وللمرة الأولى منذ بداية الأزمة في ٢٠١٥، جرت مناقشات ثنائية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية الشعبية وقادة الأحزاب السياسية الرئيسية. أهنئ الجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو على ذلك التطور الإيجابي. لا بد لي أيضاً من أن أنوّه بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي للإعراب عن ضرورة الاستعجال في تنفيذ اتفاق كوناكري، والتزام رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالحفاظ على تركيزهم ومشاركتهم بشأن للأزمة، وبما أبدوه من عزم، إن لزم الأمر، على فرض جزاءات محددة الهدف على الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري، فضلاً عن جهود التيسير المكثفة التي تقودها مجموعة النساء الميسّرات بالمشورة والدعم التقني والتشغيلي من البعثة.

في الشهر المقبل، سينتهي تمديد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البالغ مدته ثلاثة أشهر لولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لتمكين الجهات الفاعلة السياسية من التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري. يتطلب حل الأزمة في غينيا – بيساو، في إطار اتفاق كوناكري مشاركتنا ودعمنا المستمرين. وإذ أقدم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم، أعتقد أن الشروط الأساسية لتنفيذ الاتفاق متوافرة. ومن أجل الاستفادة من التطورات الإيجابية الأخيرة ومن الجهود الدولية المتضافرة الكبيرة، فإنني أدعو هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن إلى القيام بشكل مشترك بحث رئيس الجمهورية على التقيد بالتزامه بتنفيذ اتفاق كوناكري ضمن الإطار الزمني الذي حددته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وحض قيادة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي والأعضاء المتبقين من مجموعة البرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي على استكمال إعادة ضمهم بشكل فعلي إلى الحزب؛ وتشجيع قيادتي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، حزب التجديد الاجتماعي، وكذلك الأطراف الثلاثة الأخرى الممثلة في البرلمان، على التوصل إلى اتفاق بشأن ميثاق لتحقيق الاستقرار لكفالة استقرار الحكومة الشاملة للجميع.

وإذ ندخل فترة انتخابات حساسة، من المقرر خلالها إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وسلمية وذات مصداقية. ولذلك، أحث الدول الأعضاء على النظر في سبل دعم استمرار وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو من الناحية المالية من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وإتمام الدورة الانتخابية المقبلة.

وتشمل التطورات الإيجابية الأخيرة استمرار العمليات التي تشمل المصالحة الوطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الخطيرة بدعم مشترك من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ فضلا عن المسائل المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين. كان التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بطيئا، وإن كانت العملية قد شهدت بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك ما تم مؤخرا من إقرار برنامج مشترك طموح مدته ثلاث سنوات بشأن الشرطة

والعدالة ومصلحة السجون، يركز على بناء قدرات الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون وتعزيز قدرات النظام القضائي الوطني. لقد دعوت أعضاء لجنة بناء السلام إلى التكرم بدعم جهود تعبئة الموارد لضمان تنفيذ ذلك البرنامج في الوقت المناسب.

وعلى الصعيد الاقتصادي، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي ٥,٢ في المائة نظرا لتحقيق محصول جيد من الكاجو في سياق أسعار مواتية في السوق الدولية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، حقق البلد تقدما ملحوظا في تحسين إطار الاقتصاد الكلي وإدارة النفقات العامة.

(تكلم بالفرنسية)

ويظل الالتزام الطويل الأجل والمتضافر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أمرا بالغ الأهمية فيما يخص دعم تنفيذ اتفاق كوناكري. ولن يكون بمقدور البلد المضي قدما بعملية الإصلاح، وتنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية، وتوجيه الموارد الوطنية، وحشد المساعدة الدولية اللازمة لدعم تنميته الاجتماعية والاقتصادية من أجل رفاه شعبه، إلا من خلال استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الاتفاق. وأشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إجراء تقييم لتنفيذ اتفاق كوناكري في أقرب وقت ممكن من خلال لجنتها الوزارية الرفيعة المستوى، وفقا لأحدث قرار اتخذ في الدورة العادية الحادية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة. سيتيح ذلك للهيئة الوقوف على التحديات التي لا تزال قائمة وتقديم توصيات بالتدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها.

وأشجع أيضا رؤساء دول الجماعة على تنظيم اجتماع بشأن غينيا – بيساو على هامش الدورة المقبلة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ستشكل الزيارة التي يتوخى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي القيام بها إلى غينيا – بيساو خلال هذه السنة، بغية رصد تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إسهاما هاما في الحفاظ على التزام المجتمع الدولي تجاه غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، من المستصوب قدر الإمكان القيام بهذه الزيارة بالاشتراك مع مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن خالص شكري للمجلس على اهتمامه الثابت بتطور الحالة في غينيا – بيساو، كما يتضح من الاجتماعات والبيانات الصحفية المتعلقة بهذا الموضوع. ومن المهم أن يواصل المجلس التزامه. وفي هذا الصدد، يمكن تخصيص دورة مشاورات استثنائية لغينيا – بيساو على هامش الدورة المقبلة للجمعية العامة من أجل الاتفاق على الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها من أجل كفالة حل الأزمة.

وأهنئ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها الجديد، الرئيس فور غناسينغبي، رئيس توغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، الرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا، على التزامهما الثابت بالسعي إلى تحقيق الاستقرار في ذلك البلد وعلى ما يبذلانه من جهود الوساطة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، الذين سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو العمل معهم بشكل وثيق من أجل مساعدة البلد على مواصلة المسيرة نحو تحقيق الاستقرار والازدهار المستدامين، وهما سمتان مميزتان للسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس: أشكر السيد توري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فييرا.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء

السلام. وبهذه الصفة، أجريت زيارة إلى بيساو ولشبونة، خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه، للحصول على سرد مباشر بشأن الجهود الرامية إلى إنهاء المأزق السياسي المستمر.

خلال هذه الزيارة، تمكنت من التشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا، وعدد من الوزراء وأعضاء جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية. وعقدت أيضا اجتماعات مع رئيس أركان القوات المسلحة، واللجنة الوطنية للانتخابات وممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، شاركت في اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني في غينيا – بيساو.

وقد التقيت في لشبونة في ٢٨ تموز/يوليه، الأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السيدة ماريا دو كارمو سيلفيرا، وناقشنا دور الجماعة في دعم غينيا – بيساو وفي المساعدة على إيجاد حل للحالة السياسية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن البرازيل تترأس حاليا جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الزيادة في أوجه التآزر والتكامل فيما بين الشركاء الدوليين ذوي الصلة كانت مفيدة في مساعي بناء السلام الفعال في غينيا – بيساو.

وقد ساعدت المشاورات التي أجريتها على إبراز الطابع المعقد للمأزق السياسي في غينيا – بيساو. ويظل اتفاق كوناكري، الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مرجعية أساسية بالنسبة لمعظم الجهات السياسية الفاعلة، على الرغم من أنه لا يزال محل تفسيرات متضاربة. وقد أوضحت الاجتماعات التي عقدتها أن ثمة روايتين منفصلتين بشأن ما تم التوصل إليه في كوناكري. وبالنسبة لإحدى المجموعات، لم يتم الاتفاق على الشخصية التي ستتولى منصب رئيس الوزراء؛ غير أن آخرين يعتقدون أنه قد تم الاتفاق على اسم واحد خلال المفاوضات.

وأشار بعض المحاورين إلى أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، لم يعد يسيطر على الجمعية الشعبية الوطنية، في حين أشار البعض الآخر إلى أن انتخابات عام ٢٠١٤، أعطت الأغلبية للحزب الأفريقي وأنه لا يمكن تغيير ذلك من خلال إنشاء مجموعة مكونة من ١٥ برلمانيا. ولم أجد أن ثمة تقارب يحدث بين تلك المواقف المختلفة.

وكان معظم أصحاب المصلحة مؤيدين للجهود التي يبذلها فريق التيسير النسائي، بهدف تيسير الحوار بين الأطراف الفاعلة الرئيسية من أجل التغلب على المأزق السياسي، مع الإشارة إلى فعاليتها كتدبير من تدابير بناء الثقة وبأنه كانت لها آثار إيجابية في تخفيف حدة التوترات.

وقد كانت أداة فعالة أيضا في فتح خطوط اتصال بين جهات فاعلة لم تجر محادثات مباشرة فيما بينها خلال ما يزيد على العام.

وتتألف المجموعة من ١٠ نساء من مختلف المنظمات المحلية. وعندما كنت في بيساو، كانت العملية قد مرت سلفا بجولة من الاجتماعات الثنائية بين الرئيس والجهات الفاعلة الرئيسية. وتزامنت زيارتي مع انعقاد جولة ثانية من المناقشات في يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه. وتقرر الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات صحفية خلال عملية التيسير هذه. وضمت الجهات المشاركة في الحوار ابتداء رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا ورئيسي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي ومجموعة الـ١٥ البرلمانيين المنشقين عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي. ووُجهت الدعوة أيضا إلى الأحزاب السياسية الثلاثة الممثلة في الجمعية الوطنية لكي تشارك في الجولة الثانية من الاجتماعات.

وفي الاجتماع الذي عقدتُه مع الرئيس خوسيه ماريو فاز، أبدى الرئيس تأييده الكبير لهذه العملية وأكد أنه سينتظر تقرير

المجموعة قبل اتخاذ أي قرار بشأن الخطوات المقبلة. ووفقا للتقرير الصادر في ٢ آب/أغسطس، فقد أسهمت عملية التيسير في انخفاض حوادث العنف والحد من التوترات وتعزيز الحوار بغية التوصل إلى حل توافقي، فضلا عن تنفيذ اتفاق كوناكري.

وأتيحت لي الفرصة أيضا للتفاعل مع مبادرتين أخريين من جانب المجتمع المدني المحلي. وأعربت شبكة من المنظمات الشبابية عن وجهة نظرها القائلة بأنه لم يُبذل من الجهد ما يكفي لإشراك الشباب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تمت موافاتي بالمعلومات من قبل اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني والتي تأمل في إيجاد نموذج للمصالحة الوطنية ليتم النظر فيه خلال المؤتمر الوطني المقرر عقده في وقت مبكر من عام ٢٠١٨.

وأبلغتني اللجنة الانتخابية الوطنية بأنها قد أكملت سلفا وضع الجدول الزمني لإجراء الانتخابات التشريعية في أيار/مايو ٢٠١٨، وأنه يجب أن يوافق عليه رئيس الجمهورية. وأشارت إلى أنه من الضروري أن تكمل اللجنة تحديث قوائم تسجيل الناخبين قبل إجراء الانتخابات. ويجب أن يتم ذلك في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨. وهناك الآن ٥٠٠ ٧٧٥ ناخب مسجل ومن المتوقع أن يزداد عددهم. وترى اللجنة أنه يمكن تنظيم الانتخابات في الإطار المنظور شريطة توفير الموارد المطلوبة.

وأشار بعض المحاورين الذين التقيتهم إلى أن ولاية رئيس اللجنة قد انتهت بالفعل، وأنه يتولى منصبه الآن بصفة مؤقتة. وأُبلغت بأنه ينبغي أن توافق الجمعية الشعبية الوطنية على تعيين أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية الجديدة، وأن ذلك سيصعب في ظل حالة الشلل الراهن الذي يعانيه البرلمان. ولا بد من توفر الوقت الكافي للاستعدادات التقنية لإجراء الانتخابات، بما في ذلك تحديث قوائم تسجيل الناخبين. غير أن من رأي الكثيرين أنه لن يكون بوسع الانتخابات وحدها أن تحل المأزق الحالي دون التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى مطالبة بعض أصحاب المصلحة بأن تتابع الأمم المتحدة العملية الانتخابية في غينيا – بيساو فضلا عن تقديم الدعم اللازم لها.

وكررت قيادة القوات المسلحة مرة أخرى تأكيد عزمها على التقيد الصارم بالنظام الدستوري. وقُدّم طلب للتعاون في مجال تدريب وتحديث القوات المسلحة وتمكينها من استئناف مشاركتها في عمليات السلام الدولية. وأعرب البعض عن شعورهم بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الخطط الرامية إلى إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية للعسكريين.

وأعرب العديد من المحاورين عن شعورهم بالقلق من جراء الأثر السلبي الذي قد يترتب عن مغادرة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في نهاية المطاف. ودعا بعض المحاورين أيضا إلى فرض جزاءات على المدنيين، وخاصة السياسيين لعدم تنفيذ اتفاق كوناكري. ومن ناحية أخرى، أعرب أصحاب مصلحة آخرون عن معارضتهم الشديدة لتلك الفكرة ورأوا فيها تدخلا في السياسة الداخلية للبلد.

وفيما يتعلق بقوة الشرطة، فقد طلبت المساعدة في تطوير قدراتها. وتم التشديد على أهمية مكافحة الجريمة الدولية وتعزيز الرقابة على الحدود والأمن البحري، فضلا عن دعم توسيع أنشطة الخفارة المجتمعية.

وفيما يخص المظاهرات العامة، فقد لوحظ هدوء الحالة في أعقاب المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين في نيسان/أبريل. غير أن بعض المحاورين أشاروا إلى مسألة فرض قيود على المظاهرات العامة. ولاحظ الكثير من أصحاب المصلحة أنه لم يُحرز تقدم يذكر في الحد من تفشي مناخ الإفلات من العقاب.

ولاحظ العديد من المحاورين حُسن أداء الاقتصاد الوطني. ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وما تزال الحكومة أكبر جهة عمل في

البلد. وأكد لي الرئيس أهمية تحقيق الكفاية الغذائية في غينيا – بيساو. غير أن جهات فاعلة أخرى أشارت إلى استمرار معاناة الكثيرين بسبب نقص الخدمات الصحية والتعليمية. وأشار بعض المحاورين أيضا إلى أن اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في عام ٢٠١٥ قد تعهّد بتوفير مبلغ ١,٥ بليون دولار لدعم برنامج Terra Ranka للتنمية الزراعية في غينيا – بيساو. وشددوا على أهمية وفاء الجهات المانحة بتعهداتها. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن يمكّن التوصل إلى حل للأزمة الحالية المجتمع الدولي من الوفاء بالتزاماته. ومن شأن ذلك الحل أن يحقق الاستقرار في البلد أيضا ويسهم في تنميتها بما يعود بالنفع على شعب غينيا – بيساو.

وأود الإدلاء ببعض الملاحظات الختامية التي أقرتها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أيضا. وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن لجنة بناء السلام ستواصل بذل قصارى جهدها لدعم البلد. وأؤكد مرة أخرى دعم لجنة بناء السلام لمختلف الجهود التي تبذلها الجهات المعنية على الصعيدين الدولي والإقليمي والرامية إلى مساعدة غينيا – بيساو إلى إنهاء المأزق السياسي الحالي. وأحث جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية على المشاركة في حوار وطني يرمي إلى تنفيذ خريطة طريق بيساو ذات النقاط الست واتفاق كوناكري. وأرحب أيضا بالمشاورات السياسية التي جرت بدعم من مجموعة النساء الميسرات. وأؤكد أهمية إجراء الانتخابات وفقا للاستعدادات اللازمة لذلك، وخاصة تحديث قوائم تسجيل الناخبين. وأهنئ القوات المسلحة لغينيا – بيساو على التزامها بالدستور. وأشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التوسط لحل الأزمة، فضلا عن الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية.

الرئيس: أشكر السيد فييرا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير روسيلي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعنية بغينيا – بيساو، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن الزيارة التي قمت بها إلى غينيا – بيساو خلال الفترة من ١٣ –١٥ حزيران/يونيه من هذا العام.

وكان الغرض من الزيارة هو جمع معلومات مباشرة عن التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) وتقييم التطورات السياسية في غينيا – بيساو. وقد صحبني المنسق السياسي للسنغال وأمين اللجنة اللذين شاركا في جميع الاجتماعات التي عقدناها في بيساو.

وهذه هي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس اللجنة البلد منذ فرض الجزاءات في السنوات الخمس الماضية. وعليه، فقد تشكل لدي الانطباع عن اهتمام الجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني بالمشاركة في الحوار والإعراب عن آرائهم للجنة. وأرى لذلك السبب أن من الضروري إجراء مزيد من الحوار بين اللجنة ومجلس الأمن ومواطني غينيا – بيساو.

وقد سعدتُ بالتعرف إلى جميع المحاورين المدرجة أسماؤهم في الولاية التي أصدرتها اللجنة، ولتمكّني من إجراء مناقشات مثمرة معهم. وقد شددتُ خلال محادثاتنا على أهمية مواصلة الحوار والتعاون مع مختلف الأطراف المهتمة – سواء كانوا وطنيين أو دوليين – بهدف حل الأزمة السياسية والتوصل إلى حل دائم لها.

وشدّدتُ أيضاً على أن المجتمع الدولي واصل دعم غينيا – بيساو إلا أنه كان من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لتهيئة بيئة سياسية مستقرة وتلقّي الأموال المتعهد بها في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥. وسلّطتُ الضوء كذلك على أن الحالة في غينيا – بيساو لا تزال ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن الحالة في غينيا – بيساو لا تزال مستقرة بوجه عام، فإن عدم اليقين بشأن تسوية الأزمة السياسية الراهنة قد يؤدي بسهولة إلى تقويض الهدوء في البلد. وحتى الآن، لا يبدو أن النظام الدستوري يواجه تحديا مباشرا، لكن الغموض في تقسيم السلطات بين الرئيس ورئيس الوزراء يظلّ مثيراً للصراع السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين في البيئة السياسية أدى إلى تآكل ثقة المانحين والمستثمرين، إذ أن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غينيا – بيساو لا تزال دون حل. ويبدو أن الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية ليس لها تأثير على الأرض، لأن أياً من أحكام اتفاق كوناكري لم ينفذ بعد، فيما يرجع أساساً إلى انعدام الإرادة السياسية.

وما زال البلد متضرراً من حالة عدم اليقين السياسي دون أي دلائل واضحة على إحراز تقدم ملموس صوب التوصل إلى حل في المستقبل القريب. ومع ذلك ظلّت الحالة الأمنية، حتى الآن، مستقرة دون حوادث عنف – ولم يتدخّل الجيش في الخلافات السياسية؛ ويبدو أن حقوق الإنسان، بشكل عام، تحظى بالاحترام؛ ولا يواجه النظام الدستوري تحديا مباشرا. وأعتقد أن من المهم التأكيد على أن الوضع الحالي قد لا يكون مستداماً لفترة أطول وأن صبر الجيش والسكان يمكن أن ينفد في أي لحظة. وهذا هو السبب في أن هناك حاجة ملحة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة.

لقد أوضح العديد من المحاورين أن التصور العام هو أن الأزمة السياسية قد نجمت عن عدم توفر الإرادة السياسية للتوصل إلى حل وأن أساسها هو المصالح والطموحات الشخصية أكثر منه اختلاف الاعتبارات الدينية أو الأيديولوجية أو العرقية أو الفلسفية. في هذا الصدد، وفيما عبّرت جميع الجهات السياسية الفاعلة عن استعدادها للدخول في حوار والتوصل إلى حل للأزمة السياسية، فإن كلاً منها ألقى باللوم في المأزق على جماعة ما أو شخص ما. يبين ذلك موقفاً متصلّباً، في حين أن المطلوب هو تنازلات محددة.

وقد أشار جميع المحاورين تقريباً إلى أن الجيش قد احترم منذ عام ٢٠١٢ النظام الدستوري وقوانين البلد، بما في ذلك امتناعه عن التدخل في الحياة السياسية في غينيا – بيساو. ويعتقد الكثير من المحاورين أنه سيكون من الملائم رفع أسماء أشخاص من قائمة الجزاءات على أساس سلوكهم الجدير بالثناء. وينبغي الإشارة إلى أن الأشخاص الذين يخضعون للجزاءات ما زالوا يخدمون في الجيش وتمت ترقية بعضهم إلى رتب أعلى، الأمر الذي أسهم في توليد شعور، ضمن شريحة من السكان، بأن هناك مناخاً من الإفلات من العقاب.

وكان الشعور العام السائد بين معظم المحاورين هو أن الجزاءات لا تزال فعالة كرادع للعناصر التخريبية المحتملة، العسكرية منها والمدنية. مع ذلك، وفي حين تُعتبر الجزاءات فعالة، أشار عديدون إلى أن التدابير لم تستهدف على النحو المناسب من يستحق الجزاءات ودعوا، في المقابل، إلى فرض جزاءات على المدنيين، ولا سيما السياسيين. أما أولئك الذين لم يكونوا جزءاً من الحكومة فقد أشاروا بوضوح إلى أن المسؤولية عن الأزمة السياسية تقع على عاتق الطبقة السياسية والأحزاب السياسية، وبصفة عامة المدنيين المدفوعين بالمصالح الشخصية بدلاً من مصالح البلد بأسره.

ومنذ العام الماضي، سافر اثنان من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة إلى خارج غينيا – بيساو. غير أنهما احتجزا في مطار المقصد وجرت إعادتهما إلى غينيا – بيساو. ولم يُشر أي تقرير آخر إلى أن أشخاصاً آخرين قد انتهكوا الحظر المفروض على السفر. وهذه إشارة إيجابية إلى أن الدول الأعضاء يقظة على نحو متزايد وتعمل جاهدة على تنفيذ الجزاءات. لكن لا يزال هناك بعض اللبس بشأن نطاق القيود المفروضة على السفر. وفي هذا الصدد، حرصتُ على توضيح الإجراءات للسلطات أثناء

الزيارة كما قدّمت لها نسخة من المبادئ التوجيهية للاضطلاع بأعمال اللجنة.

وشدد الكثيرون في عدد من الاجتماعات على الدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في المساعدة على الحيلولة دون تحدي النظام الدستوري، رغم أنه من الواضح أن الدور الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية رمزي جداً، وأنه في حالة حدوث تدخل مسلح واسع النطاق من جانب قوات الجيش، فلن تكون البعثة مجهزة بما يكفي لمواجهته بسبب قدرتها المحدودة.

وتجسد هذه الزيارة الزخم الإيجابي للتعاون بين اللجنة والحكومة، والذي ينبغي الحفاظ عليه وزيادته. لقد قدمت تقريراً إلى اللجنة في ١٧ تموز/يوليه وضمّنته توصيات. وركزت على وجه الخصوص على ضرورة استعراض قائمة الجزاءات، مع الأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة والتطورات المستجدة في غينيا – بيساو، وكذلك الآراء التي أعرب عنها من تكلمت معهم خلال زيارتي. وأعتقد أيضاً أننا ينبغي أن نتوخّى الحذر أثناء عملية الاستعراض.

وأود أن أشكر سلطات غينيا – بيساو على ترحيبها الحار والاجتماعات المثمرة. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو على الدعم الممتاز الذي قدمه أثناء الزيارة.

الرئيس: أشكر السيد روسيلي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري، فضلاً عن رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، السفير ماورو فييرا، على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

لقد تحسنت الحالة في غينيا – بيساو مقارنة بما كانت عليه قبل خمس سنوات، وفي هذا الصدد، بذل المجتمع الدولي جهوداً دؤوبة من أجل توطيد النظام الدستوري في البلد. بيد أن غينيا – بيساو شهدت أزمة سياسية على مدى العامين الماضيين، وعلى الرغم من أن الحالة لا تزال مستقرة بوجه عام، فإن حالة عدم اليقين المحيطة بإمكانية حل الأزمة تهدد بتقويض الهدوء في البلد.

وأود أن أشير إلى أن الأزمة السياسية في غينيا – بيساو ليست ناتجة عن خلافات أيديولوجية أو حزبية أو دينية أو عرقية. بل ناتجة عن، وتؤججها، الخلافات الشخصية بين بعض الزعماء السياسيين الرئيسيين في البلد. وإذا واصلنا السير على ذلك الطريق، فسنجد أنفسنا على بُعد خطوة واحدة من تقويض جميع الجهود التي بُذلت حتى الآن. وهذا ليس لأن المجتمع الدولي قد تخلّى عن غينيا – بيساو لتواجه مصيرها. بل على العكس من ذلك، فالأمم المتحدة وبلدان المنطقة والشركاء الدوليون الآخرون قدموا إلى غينيا – بيساو جميع الأدوات اللازمة لتصبح قصة نجاح. لكن هذه الجهود ستبقى بلا جدوى إذا لم يؤدّ قادتها السياسيون دورهم.

إننا نواجه اليوم أزمة سياسية ذات جذور محلية، حيث يبدو أن الطبقة السياسية تتجاهل مبادرات الدعم من جانب المجتمع الدولي. وكان آخر وأهم الجهود التي بُذلت لحل هذه الأزمة هي خريطة الطريق ذات النقاط الست، ومن ضمنها اتفاق كوناكري. وتحث أوروغواي على تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاق دون مزيد من التأخير من أجل إيجاد حل لأزمة تُلحق الضرر في المقام الأول بالسكان المدنيين في غينيا – بيساو. ونثني على الجهود الجارية من أجل الحوار، التي تُسهم دون شك في تسوية الحالة وفي تشجيع مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية. ومع

ذلك، فإننا نكرر التأكيد على أن النتائج الملموسة لن تتحقق إلا عند اتخاذ القادة خطوات ملموسة لتنفيذ اتفاق كوناكري.

تجدر الإشارة إلى المعلومات المثيرة للقلق الواردة في آخر تقرير للأمين العام (S/2017/695) بشأن مختلف القيود المفروضة على حرية التعبير. ونشجع سلطات غينيا – بيساو على كفالة احترام الحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها لجميع سكان البلد.

وفيما يتعلق بالجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي ممثلا لأوروغواي، على أساس المعلومات التي حصلت عليها بصورة مباشرة خلال الزيارة التي قمت بها إلى البلد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه، والتي اجتمعت خلالها مع أعلى السلطات الحكومية وكبار المسؤولين السياسيين وجماعات المجتمع المدني. نعتقد أن الجزاءات المطبقة على بعض المسؤولين العسكريين رفيعي المستوى في غينيا – بيساو كانت أداة مناسبة ومفيدة قامت بدور هام في توطيد النظام الديمقراطي في البلد، ونحن نرحب بالتزام المجتمع الدولي وإجراءاته في هذا الصدد.

وأجمع الأشخاص الذي حاورتهم تقريبا على أن الأفراد العسكريين الخاضعين للجزاءات قد تصرفوا، حتى الآن، بطريقة جديرة بالثناء وامتنعوا عن التدخل في السياسة الوطنية. والأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات وفقا للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) ليسوا مسؤولين عن المأزق السياسي الذي يسود اليوم في غينيا – بيساو. لقد ظل نظام الجزاءات فضلا عن قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) على حاله منذ إرسائه، على الرغم من أن الظروف قد تغيرت بالتأكيد. وينبغي لمجلس الأمن أن يشرع في إجراء استعراض صريح وحاسم وبناء لهذه المسألة، بما في ذلك تحديد معايير رفع الأسماء في نهاية المطاف من قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ترحب بوليفيا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، السيد موديبو توري. ونحن ممتنون أيضا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السفيران إلبيو روسيلي وماورو فييرا، الأول بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعنية بغينيا – بيساو، والثاني بصفته رئيسا لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ونرحب أيضا بحضور سفير توغو، ممثلا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسفيرة غينيا – بيساو.

إن بوليفيا تتابع عن كثب حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في غينيا – بيساو، ونحيط علما بالهدوء النسبي السائد في البلد. من الواضح أن السياق الحالي هو نتيجة لعدم تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها أطراف النزاع، ولا سيما اتفاق كوناكري الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي يمثل في نهاية المطاف الإطار الأساسي لتسوية سلمية للأزمة وللسعي إلى تحقيق السلام الدائم والمستدام.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الآثار الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على مؤسسات الدولة الحيوية، كما أشارت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعقاب زياراتها الوزارية الرفيعة المستوى التي جرت في شهر نيسان/أبريل.

وفي هذا السياق، فإننا نثني مرة أخرى على المشاركة النشطة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، من خلال الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وجهودهم المستمرة لتحقيق التقارب بين أطراف الصراع وتقديم المساعدة في قطاع الأمن وفي الميدان السياسي بهدف التشجيع على تشكيل حكومة شاملة للجميع.

ونشجع ونسلط الضوء أيضا، على مبادرة المنتدى النسائي من أجل السلام. تين الجهود التي تبذلها النساء في غينيا – بيساو

سعيا للتوصل إلى حل سياسي أن المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في الوساطة والحوار على جميع المستويات أمران أساسيان.

وترفض بوليفيا أي عمل قد يزعزع الاستقرار أو يعرض للخطر استمرارية أي عملية للحوار والمصالحة أطلقت بمشاركة جميع الأطراف المعنية. إننا ندعو الأطراف إلى توطيد الاتفاقات بشكل نهائي يتفق مع الحوار الوطني الجامع، الذي من شأنه أن يمكن أعضاء جميع قطاعات المجتمع المدني، والحكومة والأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية من التوصل إلى توافق في الآراء بغية تفعيل هذه الاتفاقات بطريقة بناءة. ونحن ندعو إلى الالتزام المشروع بالتوصل إلى حل سياسي دائم، تمتلكه غينيا – بيساو وتقوده وتحدده، على نحو يصب في مصلحة شعبها فقط ومع الاحترام الصارم لسيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وفيما يتعلق بموضوع الجزاءات، ترحب بوليفيا بالعمل الذي قام به سفير أوروغواي روسيلي بصفته رئيسا للجنة جزاءات القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وكما ذكر هو بنفسه، فقد كانت تلك هي أول زيارة لغينيا – بيساو منذ أن أنشئت اللجنة قبل خمس سنوات. وتتيح لنا هذه الزيارة الحصول على المعلومات المتعلقة بتنفيذ الجزاءات وفعاليتها. ومن الضروري التشديد على مدى أهمية مواصلة مجلس الأمن، وهيئاته الفرعية، وخاصة لجان الجزاءات، التنسيق مع السلطات المحلية. وفي هذا الصدد، فإن يجدر إبراز الزيارة التي قام بها السفير روسيلي والإشادة بها. ونعيد التأكيد على أن الجزاءات لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها. وعلاوة على ذلك، من الضروري إجراء تقييمات دورية للجزاءات من أجل تحليل فعاليتها والتمكن من إجراء تعديلات عند الاقتضاء. وفي هذه الحالة، ينبغي أن نهتدي باستنتاجات الزيارة التي قام بها السفير روسيلي في خطواتنا المقبلة.

وعلى نفس المنوال، تكرر بوليفيا تأكيد رفضها القاطع لتطبيق الجزاءات الانفرادية. لأنها تمثل انتهاكا صارخا للتعددية وتهديدا خطيرا للنظام الدولي، إذ أنها تشكل تدابير غير قانونية تفرض فيها دولة الولاية القضائية والتشريعات الداخلية لها على دولة أخرى، مما يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

أخيرا، نحث جميع البلدان والوكالات المانحة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها من خلال الإسهام في الجهود الهادفة إلى التوصل إلى حل نهائي للنزاع وتوحيدها. وفي أوقات الأزمات السياسية والمؤسسية والاجتماعية، يجب أن تشكل كفالة رفاه السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، المصلحة العليا التي تحدد المسار صوب الاستقرار الدائم في غينيا – بيساو.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة غينيا – بيساو.

السيدة بنتو لوبيس دا ألفا (غينيا – بيساو) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة وفد بلدي إلى طاولة مجلس الأمن. في البداية، أود أن أهنئكم أنتم ومصر على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس، وأن أتمنى لكم النجاح في مداولاتكم.

وأود أن أوجه لكم، سيدي، ولجميع أعضاء المجلس تحيات فخامة السيد خوسيه ماريو فاز، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، بالنيابة عن مواطني غينيا – بيساو، مع الشكر الخاص للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2017/695) الذي قدمه ممثله الخاص لغينيا – بيساو، السيد موديبو توري. إن استمرار دعم الأمم المتحدة لبلدنا، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومجمل فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان، اللذين يعملان مع غينيا – بيساو على تحقيق السلام والتنمية المستدامين، محل تقدير كبير.

لا شك في أن التزام الأمم المتحدة تجاه غينيا – بيساو واسع النطاق ومتنوع. حيث أنه يشمل جميع مجالات حياتنا السياسية

والمؤسسية، من الدفاع والأمن إلى الصحة والتعليم والثقافة والنهوض بالمرأة وحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتواصل الاجتماعي من أجل المصالحة الوطنية والنظام الدستوري وبناء السلام، كما هو مفصل بوضوح في التقرير. ولكل ذلك الدعم، لا يسعنا إلا أن نعرب عن الامتنان والتقدير بلا حدود لالتزام الأمم المتحدة تجاه بلدنا. ونأمل أن تستمر مشاركة الأمم المتحدة في دفعنا إلى تحقيق السلام الذي تشتد الحاجة إليه، بحيث يمكننا أخيرا، جنبا إلى جنب مع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف الآخرين، الدخول في شراكات جديدة من أجل تحقيق التنمية في غينيا – بيساو.

وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على بيانيه المقدمين بهاتين الصفتين.

وقد برهنت على مشاركة اللجنة الزيارة الأخيرة التي قامت بها التشكيلة إلى غينيا – بيساو، حيث أتيحت للسفير فييرا فرصة الاجتماع شخصيا مع الأطراف السياسية الرئيسية والمجتمع المدني، وأسهمت في طمأنة مواطنينا على أن المجتمع الدولي ما زال يقف إلى جانبهم في العديد من الجبهات – بواسطة الأمم المتحدة – في سعيهم إلى توطيد السلام.

وبصفته رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فقد أكد توقف السفير فييرا في لشبونة لكي يبعث برسالة السلام الموجهة إلى غينيا – بيساو، مرة أخرى أن لمجموعتنا المؤلفة من تسعة بلدان ناطقة باللغة البرتغالية – التي لا تربط بينها اللغة فحسب، بل أيضا روابط الثقافة والتاريخ – دورا هاما تؤديه في تعزيز الحوار والسلام الطويل الأمد في بلدنا.

ونود أن نشكر سعادة السفير إلبيو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، على بيانه وعلى التقرير عن زيارته الأخيرة إلى بلدنا، حيث اجتمع أيضا مع جميع الجهات السياسية المعنية. ونعتقد أن تلك الزيارة قد مكنته من تحسين تقييم الجزاءات الحالية المفروضة على غينيا – بيساو.

وقد اتسمت الجهود الحثيثة المبذولة في منطقتنا دون الإقليمية من قبل الاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في غينيا – بيساو بالأهمية. ونشكر سعادة السفير كوكو كبايدو، الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مثابرته وعلى بيانه إلى مجلس الأمن.

وندرك أننا نتحمل المسؤولية النهائية عن حل الأزمة في بلدنا. ونتفهم القلق المعرب عنه في التقرير إزاء تطورات الوضع السياسي والملاحظات الختامية الواردة فيه والتي تركز على الخروج من المأزق السياسي والمؤسسي الذي ما زلنا عاجزين عن التغلب عليه للأسف. وبصفة عامة، فإن التحليلات التي تضمنها التقرير لا تخلو من الموضوعية.

ودون النية على التعليق على التحليل والاستنتاجات الواردة في التقرير، أود أن أعرب عن تقديرنا على الصبر والحكمة اللتين اتسمت بهما تدخلات الأمم المتحدة والإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في صدارة العملية الرامية إلى تسوية الحالة في غينيا – بيساو. ومن شأن هذا الصبر والحكمة أن يساعدا في إيجاد الحل المستدام الذي نسعى إليه جميعا بدعم من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويتطلب مثل هذا الحل التزاما داخليا قويا لا غنى عنه من جانب مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية. وقد وردت هذه النقطة بوضوح في التقرير، ونتفق تماما على أنه يتعين على غينيا – بيساو بذل المزيد من الجهد لإبداء ذلك الالتزام.

وفيما يبدو ظاهريا أن الستار قد أُسدل على السياسة في غينيا – بيساو، غير أن الحقيقة هي أن مؤسساتنا – كونها جهات فاعلة سياسية استراتيجية – ما برحت تسعى للحصول على إجابات، فضلا عن السعي إلى إيجاد حلول ملائمة ومستدامة. وقد كانت المبادرة الأخيرة المقدمة من مجموعة النساء الميسرات – التي وافق عليها كما ينبغي مكتب دعم بناء السلام في غينيا – بيساو، والتي حظيت باهتمام واضح – نتيجة للجهود المبذولة على مستويات عديدة وبعيدا عن أضواء وسائط الإعلام دائما. ونشكر أولئك النساء الشجاعات على عملهن الهام. ومنذ كفاحنا من أجل الاستقلال في غينيا – بيساو، ما فتئت المرأة تشارك في جميع جوانب حياتنا السياسية، وليس هناك أفضل منهن في القيام بمهمة رسل السلام.

ومن أهم ما ينبغي الإشارة إليه هو أن الأزمة المؤسسية هذه لا تزال محدودة نوعا ما في نطاق البرلمان والحكومة والمؤسسات السياسية. بل يمكننا القول أنها أزمة الأحزاب السياسية أساسا وأنها ألحقت الضرر بالصلة الوظيفية بين الجمعية الوطنية والحكومة.

وهناك ضرورة إلى إجراء حوار على نطاق أوسع، لا سيما داخل الأحزاب السياسية، وهو المسار الذي نقر بأهمية السير فيه للتوصل إلى توافق الآراء وإبداء الالتزامات وحل التوترات السياسية الداخلية والخروج من المأزق السياسي المؤسسي الذي ترسّخ في نظامنا السياسي. وهو المسار الذي تم توضيحه في تقرير الأمين العام، فضلا عن كونه ذات المسار الذي طالما دعا إليه الرئيس فاز. وعلى الرغم من هذه الأزمات المؤسسية، ما تزال غينيا – بيساو تعيش في سلام ولم تشهد اضطرابات خلال السنوات الخمس الماضية.

ويمكننا القول بأنه لم تحدث أية انتهاكات لحقوق الإنسان في غينيا – بيساو تستدعي الإبلاغ عنها في السنوات الأخيرة. وأصبحت الحياة اليومية لموظفي الخدمة المدنية عادية بصورة ملحوظة حيث تُدفع المرتبات في وقت مبكر وبصورة منتظمة وغير مسبوقة في غينيا – بيساو. وفي الوقت نفسه تم الحد من التوتر السياسي إلى درجة تكاد لا تذكر على الرغم من أنه أمر طبيعي في النظام الديمقراطي. وبالتالي، فإننا لا نوافق على الجزاءات لأنها تبدو مفرطة وتؤدي إلى نتائج عكسية في ضوء السياق السياسي الراهن في غينيا – بيساو.

وختاما، نؤمن بأن غينيا – بيساو ستتغلب على أزماتها المؤسسية، وسنتمكن – بفضل الدعم المستمر من المجلس وتضامنه وصبره – من توطيد ديمقراطيتنا عبر معالجة خلافاتنا، وسنتمكن من تحقيق السلام الدائم وقيادة أمتنا على طريق التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل توغو.

السيد كبايدو (توغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم سيدي، على دعوتنا إلى جلسة اليوم. ونشكركم أيضا على توجيهكم لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

وأود – على غرار من سبقوني في التكلم – أن أشيد بالإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم وبتقرير الأمين العام الوافي عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/695). وتعدُّ النتائج الهامة التي توصل إليها وصفا ممتازا للحالة في الميدان وتعبيرا عن عزم المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مساعدة غينيا – بيساو في إيجاد حل للأزمة بالوسائل السلمية وعبر الحوار السياسي الشامل النزيه، فضلا عن إجراء الإصلاحات المناسبة.

وبدافع القلق العميق إزاء الجمود في العملية الرامية إلى حل الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا – بيساو والتي استمرت لأكثر من سنتين بالرغم من توقيع الجهات المعنية على اتفاق كوناكري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بغية إيجاد حل

مستدام للأزمة في البلد، دعت الدورة العادية الحادية والخمسون لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في مونروفيا في ٤ حزيران/يونيه، جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى اتخاذ كل ما يلزم من التدابير الفورية وفي المدى المتوسط لضمان الأداء السلس لمؤسسات الدولة في غينيا – بيساو لما فيه مصلحة السكان. تحقيقا لتلك الغاية، طالب مؤتمر القمة بأن يفي المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيون بتعهداتهم والتزاماتهم.

وبعد تقييم الحالة من قبل اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى المكلفة برصد تنفيذ اتفاق كوناكري عقب زيارتها إلى البلد في يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، أحاط مؤتمر القمة علما بوعود أصحاب المصلحة بكفالة تنفيذ اتفاق كوناكري. ودعا مؤتمر القمة جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التقيد الصارم بأحكام الاتفاق. وفي ضوء كل ما أشرت إليه، وبالنظر إلى الجمود السياسي الذي يلحق الضرر بالاستقرار والسلام الاجتماعي في مونروفيا، أكد مؤتمر القمة ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لاتفاق كوناكري بوصفه الأساس الوحيد الموثوق به لحل الأزمة.

من جانبها، وتأكيدا لالتزامها وحسن نيتها، قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمديد ولاية بعثتها في غينيا – بيساو لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وكان من المقرر انسحابها أصلا في ٣٠ حزيران/يونيه لأجل الحفاظ على الهدوء اللازم لتمكين جميع الجهات السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة في غينيا – بيساو من تنفيذ الاتفاق.

ومن دواعي الأسف أنه لم يحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالقضايا الخلافية التي تؤجج الأزمة بعد شهرين من تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، بناء على طلب رئيس غينيا – بيساو، السيد خوسيه ماريو فاز، لإعطاء فرصة لنجاح مبادرة مجموعة من النساء التزمن بتيسير تنفيذ اتفاق كوناكري. وتشمل هذه القضايا، ضمن أخرى، تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء خلال الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨، وتشكيل حكومة شاملة للجميع وإعادة إدماج ١٥ عضوا من أعضاء الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي.

أخيرا، وبهدف ضمان مخرج سريع ودائم من الأزمة وبعد الإشادة بالحياد الذي التزم به جيش غينيا – بيساو حتى الآن، أكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عزمها الراسخ على أن تنفذ، إذا لزم الأمر، جزاءات موجهة ضد جميع الذين يعرقلون التنفيذ السليم لاتفاق كوناكري – وهو الخطوة الأولى في تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤلفة من ست نقاط الموقعة في بيساو في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وفي دورتها العادية الحادية والخمسين التي عقدت في مونروفيا في ٤ حزيران/يونيو، انتخبت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رئيس جمهورية توغو، فخامة السيد الرئيس فور إسوزيمنا نياسينغبي، كرئيس للهيئة دون الإقليمية. ووجه الرئيس الجديد على الفور نداء عاجلا إلى أطراف الصراع لممارسة ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية من أجل ضمان جميع فرص التوصل عن طريق التفاوض إلى مخرج دائم من الأزمة. كما عقد اجتماعات في لومي في ١٦ حزيران/يونيه مع الممثل الخاص للأمين العام بشأن احتمالات وطرائق الدعم في الأجل القصير لكفالة نجاح عملية الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

واستنادا إلى اتفاق كوناكري، فإنه يعتقد أن غينيا – بيساو عند منعطف حاسم فيما يتعلق بمستقبلها وأن الأمر، من الآن فصاعدا، يتوقف على جميع الجهات صاحبة المصلحة، من جهة، لتسريع وتيرة التطبيع عن طريق تسوية جميع المنازعات المستمرة، ومن جهة أخرى، لتركيز القوى الحيوية للدولة على مهام الإنعاش والتنمية الاقتصادية من أجل تلبية التوقعات الهائلة لشبابها وسكانها بصفة عامة.

وعلاوة على ذلك، فإنه لم يفته التحذير من مخاطر استمرار الأزمة في منطقة من غرب أفريقيا تواجه عددا متزايدا من الأخطار الجديدة، أهمها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي يغذيها إلى حد كبير عدم الاستقرار السياسي المزمن والفقر والاضطرابات الاجتماعية التي تنشأ عنهما.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتنان كبار قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على ثقتهم الثابتة والمستمرة في جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعمهم لها.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.